مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

# البيئة الإستثمارية في لبنان

كلمة رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

قمة العمل والاستثمار للبنان للعام ٢٠١٠
٢٧ أيلول ٢٠١٠ | بيروت - لبنان

قائمة المحتويات

I. المقدمة ..... ٢
II. الاستثمارات الأجنبية المباشرة ..... ٢
III. التمويل عبر القطاع المصرفي ..... ٣
IV. التمويل عبر الأسواق المالية المحلية ..... ٣
V. خلاصة ..... ٤

## I. المقدمة

إن الاقتصاد اللبناني اقتصاد حر، منفتح على الاسواق العالمية، يتميز بتشجيع المبادرة الفردية وحرية حركة رؤوس الأموال. وبفضل خصائص نظامه المالي والمصرفي وسياسات مصرف لبنان، نجح لبنان في اثبات قدرته وصلابته أزاء الأزمة المالية العالمية التي لامست آثارها معظم دول العالم، وسجل نسب نمو هي الاعلى في المنطقة، فاصبح يشكل حالياً مركز أمان لجذب الرساميل والاستثمارات.

تهدف السياسة النقدية التي انتهجها مصرف لبنان إلى تحقيق الاستقرار النقدي والسيطرة على التضخم. فهذا الاستقرار هو الركيزة الاساسية للحفاظ على الثقة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وتحفيز الاستثمارات الانتاجية وتحسين فرص العمل.

أستعرض في مداخلتي اليوم أبرز محاور البيئة الاستثمارية في لبنان على الشكل التالي :أولاً، الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ثانياً، التمويل عبر القطاع المصرفي. وثالثاً، التمويل عبر الأسواق المالية المحلية.

## II. الاستثمارات الأجنبية المباشرة

من المرتقب أن يكون لتوجهات مصرف لبنان دوراً كبيراً في المساهمة في استقطاب التحويلات المالية للمهاجرين نحو استثمارات وفرص عمل جديدة، حيث تشكل هذه التحويلات، التي فاقت ٧ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٩، مصدراً أساسياً ومستمراً في دعم الاقتصاد اللبناني. وقد احتل لبنان المرتبة الأولى في المنطقة من حيث نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت ٢١,٤% ، والمرتبة الثانية، بعد مصر، من حيث حجم التحويلات.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠ الصادر عن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "اونكتاد" ، أشار إلى ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى لبنان بنسبة ١١ % عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٤,٨ مليار دولار، خلافاً للمنحى التنازلي في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً وعربياً، محتلاً بذلك المركز الرابع بين دول منطقة "الاسكوا" لجهة الدول المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## III. التمويل عبر القطاع المصرفي

في حين حرص مصرف لبنان على تنمية وتعزيز دور ومكانة القطاع المصرفي اللبناني - المحرك الأساسي لعملية النمو- واتخذ التدابير الاحترازية لدرء المخاطر عنه، لم تكن التوجيهات الوقائية على حساب تشجيع التسليف. فقد أدرك مصرف لبنان، دوماً، أن التسليف المدروس ركيزة للنمو الاقتصادي، حيث جهد خلال السنوات الماضية في تقديم التحفيزات المتنوعة للمصارف من اجل الانخراط في برامج تسليفية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وزيادة فرص العمل. فقام بوضع الشروط التنظيمية لإفادة المصارف من دعم الدولة للفوائد المدينة للقروض التي تمنحها للمؤسسات الصناعية أو السياحية أو الزراعية أو تلك الممنوحة عبر المؤسسات الدولية. وقد حدد مصرف لبنان الحالات التي تحصل فيها المصارف على إعفاءات خاصة في الاحتياطي الإلزامي لجهة حجم المؤسسات وغرض استخدام هذه القروض.

وقد قام مصرف لبنان مؤخراً بتوسيع دائرة الحوافز للتسليف المحلي المدروس والمنظم حيث اصدر تعاميم تهدف إلى تشجيع الإقراض بالليرة اللبنانية بكلفة اقل من خلال تقديم إعفاءات جديدة من موجب تكوين الاحتياطي الإلزامي بحدود معينة. وقد شملت الإعفاءات الجديدة التسليفات الممنوحة بالليرة اللبنانية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٩/١/١ و٢٠١١/٦/٣٠ لتمويل مشاريع استثمارية جديدة أو توسيع مشاريع قائمة أو لشراء شقق سكنية على ان تكون للسكن الأساسي وألا تباع قبل سبع سنوات. كما شملت تسليفات لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة ولمتابعة الدراسة للطلاب في مؤسسات التعليم العالي، وقروضاً للمشاريع الزراعية وأخرى سكنية تمنح للمهجرين والقضاة.

إن نجاح هذه التوجهات من شأنه أن يزيد الطلب على الليرة اللبنانية لتمويل نشاطات اقتصادية متنوعة، مما يؤدي إلى تفعيل الاقتصاد وتوفير آلاف فرص العمل. ولقد بدأت فعلاً أولى ثمرات النجاح تظهر حيث ارتفعت التسليفات المصرفية للقطاع الخاص بأكثر من ١٥% خلال الأشهر السبعة الاولى من هذا العام، مقارنة بـ ١٣% خلال العام ٢٠٠٩، لتبلغ حوالي ٣٤ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠١٠.

## IV. التمويل عبر الأسواق المالية المحلية

إن التمويل عبر السوق الرسمية لبورصة بيروت محدود مقارنة بحجم التسليفات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي في لبنان، بحيث بلغ عدد المُصدِرون في البورصة إحدى عشر، وبلغت القيمة السوقية لمجموع الأسهم المدرجة حوالي ١٣ مليار دولار في شهر آب ٢٠١٠. أما القطاعات التي استقطبت هذه التمويلات فهي القطاع العقاري، المصرفي، التجاري والصناعي.

## ٧. خلاصة

في ظل هذه البيئة المؤاتية للاستثمار من سياسات نقدية ومالية، والسيولة المتوفرة وما تعكسه من ثقة متزايدة في اقتصادنا، لا بد من الحفاظ على أجواء تسمح بالمزيد من النمو وتدعيم الثقة. ولكي يستمر ذلك، من الملح اليوم بلورة رؤية واضحة لمستقبل لبنان الاقتصادي يتضمن وضع لائحة أولويات للمشاريع ذات الانعكاس المباشر على النمو الاقتصادي، وفي طليعتها مشاريع المياه والكهرباء والسدود والطرق والاتصالات. نحن نتطلع إلى إقرار قوانين البنى التحتية والاستثمارية لا سيما قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغيرها من القوانين التي تتيح للقطاع الخاص ان يستثمر مع القطاع العام حيث أن نجاح مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنه زيادة الانتاجية وتوفير فرص عمل للشباب اللبناني وتحريك عجلة الاقتصاد الكلي. ومع معالجات حكيمة للتحديات السياسية والأمنية، يدخل الاقتصاد حلقة ايجابية تعالج الأوضاع الاجتماعية وتؤدي الى التنمية الحقيقية الشاملة والمستدامة.

و شكراً.